



جمهورية مصر العربية
وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

مشروع ميكنة البرنامج القومي لفرض وإنفاذ القانون 2014 - مستمر

ملخص وثيقة المشروع
أكتوبر 2016

برنامج الخدمات الحكومية



مهمة المشروع:

إنشاء منظومة متكاملة لتبادل المعلومات وتكاملها بين الأمن العام وأقسام الشرطة والنيابات والمحاكم والطب الشرعي والأحوال المدنية للوصول إلى فرض وإنفاذ القانون و تطوير نظم معلومات متكاملة لإدارة الدعاوى والإجراءات الإدارية في إطار شبكة معلومات إجراءات التقاضي والتي تضم عددا من الشبكات الفرعية للربط مع كل الأفرع التي تمثل المنظومة / الجهة، ويتم من خلال هذا الربط تبادل البيانات والمعلومات المطلوبة بشكل مؤمن والتي تضم عددا من الشبكات الفرعية التالية للمستويات القضائية المختلفة والجهات المساندة:

- مركز معلومات مصلحة الأمن العام (باعتباره مركز المعلومات المركزي لكافة عناصر والجهات والأفرع التي تتبع مصلحة الأمن العام)
- المعلومات والتوثيق بوزارة الداخلية
- مركز المعلومات القضائي (باعتباره مركز المعلومات المركزي للنظام القضائي)
- مركز معلومات النيابة (باعتباره مركز المعلومات المركزي للنيابات بأنواعها)
- مركز معلومات الطب الشرعي
- مركز معلومات الشهر العقاري والتوثيق.
- مصلحة الأحوال المدنية (الوحدة المؤمنة)
- مركز معلومات مصلحة السجون ومصلحة أمن الموانئ

أهداف المشروع:

- السرعة والعدالة في انجاز الخدمات المرتبطة بالمواطن.
- الانضباط في تنفيذ الأحكام لتحقيق الأمن العام والحد من الإرهاب.
- سلامة الاجراءات المصاحبة لتحرير المحاضر.
- زيادة معدلات الاستثمار والإنتاج.
- دقة البحث ووسائل الاستدلال والاستنتاج لتحديد النتائج.

الفئات المستهدفة:

- المواطن
- القضاة
- وكلاء النيابة
- المحامون
- المستثمر المصري والاجنبي



المخرجات:

- إنشاء قاعدة بيانات قومية للأحكام القضائية.
- توثيق دورات عمل إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام.
- إنشاء نظم معلومات لإدارة الدعاوى والإجراءات الإدارية داخل الجهات المشاركة في المشروع.
- تقديم خدمات المحاكم/ النيابة بمختلف درجاتها عبر بوابة الحكومة المصرية.
- إنشاء نظام أرشيف الكتروني لوثائق القضايا المختلفة.

النتائج المتوقعة:

- تطوير إنشائي وبيئي وإداري وبشري على مستوى جميع الجهات المشاركة.

الجهات المشاركة

- مركز المعلومات والتوثيق
- الداخلية
- مركز معلومات النيابة
- النيابة
- مركز معلومات القضاة
- المحاكم
- مصلحة الشهر العقاري
- مصلحة الطب الشرعي
- مصلحة الخبراء
- الأمن العام
- الاحوال المدنية

إتساق أهداف المشروع بالخطة الإستراتيجية لمصر 2030

يتسق المشروع مع المحور الرابع (الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية) لاستراتيجية مصر 2030 إتساقاً قوياً نظراً لأن مهمة المشروع تركز علي تحقيق رؤية الوصول الي جهاز إداري حكومي كفاء وفعال، يتسم بالمهنية والشفافية والعدالة والاستجابية، يقدم خدمات ذات جودة عالية، ويخضع للمسائلة، يعلي من رضاء المواطن، ويساهم بقوة في تحقيق الأهداف التنموية للدولة ورفع شأن الأمة المصرية.